معايير الالتزام للقواعد النحوية في ألفية ابن مالك

د/ بان شياوهان
محاضر في قسم اللغة العربية
كلية اللغات الشرقية – جامعة الدراسات الدولية
شانغهاي - جمهورية الصين الشعبية

On the Abidance Criterions of Grammar Rules in *Alfiyyah Ibn Mālik*

Abstract:

Alfiyyah Ibn Mālik is one of the most used ancient grammatical texts as a textbook in teaching Arabic Grammar and its rules both in ancient times and present days. And one of the reasons for that is Ibn Mālik's easy didactical way of organizing grammatical categories and expressing rules, which was reflected in his classifying grammar rules according to different criteria. Thus, this article discusses in detail how Ibn Mālik put grammar rules into those criteria of abidance in the *Alfiyyah*. First, it focuses on analyzing the categories of these criteria and the rules belonging to each criterion. Then it discusses the terms that Ibn Mālik used in the *Alfiyyah* for describing the rules of different criteria. Finally, it tries to find why Ibn Mālik turned to this way to manage grammar rules from the perspective of the features of the development of Arabic Grammar in his time.

Key Words: *Alfiyyah Ibn Mālik*; Abidance Criterions; Grammar Rules; Arabic Grammar

معايير الالتزام للقواعد النحوية في ألفية ابن مالك

الملخص:

تعتبر ألفية ابن مالك من أكثر المتون النحوية القديمة استخداما في تدريس النحو وقواعده قديما وحديثا، ويكمن أحد الأسباب في ذلك في بساطة أسلوب الناظم ابن مالك التعليمي في تنظيم الأبواب والتعبير عن القواعد، وذلك يتمثل في أسلوب تقسيم القواعد النحوية حسب معايير مختلفة. لذلك يتناول الباحث في هذا البحث كيف وضع ابن مالك معايير الالتزام للقواعد النحوية في ألفيته، فيتركز أولا في تحليل أنواع هذه المعايير والقواعد التي تنتمي إلى كل منها، ثم يناقش المصطلحات التي استخدمها ابن مالك في وصف قواعد هذه المعايير ثم موارد هذه المصطلحات في الدراسات النحوية الأقدم، أخيرا يحاول إيجاد أسباب ابن مالك في اللجوء إلى هذه الطريقة لمعالجة القواعد في الألفية من حيث خصائص تطور النحو العربي في عصره.

الكلمات المفتاحية:

ألفية ابن مالك، معايير الالتزام، القواعد النحوية، النحو العربي

معايير الالتزام للقواعد النحوية في ألفية ابن مالك

المقدمة

لن يكون أحد مفرطا في الكلام حول ألفية ابن مالك ومكانتها في مجال التعليم والبحث في البلدان العربية والإسلامية. فإنها مِمَّا "يقدم إلى الطلاب ما لا يسع جهله من النحو...ويرشدهم إلى طرق استعمال اللغة استعمالا صحيحا، وإلى التبصر بإعرابها المندرج تحت المعاني. فاعتمدها جمهور الدارسين، واستبدلها الناس بكتاب سيبويه، وبجمل الزجاجي، وبإيضاح الفارسي، وبمقدمة الجزولي، في جميع الأصقاع وصمدت على مر العصور"[١]. وذلك بسبب أن ابن مالك وما يماثله من مؤلفي الكتب المختصرة قد اختصروا كثيرا من طول الكتب السابقة مع استيعابهم لجميع ما نُقِل[٢] عمومًا، كما أنها قد "نظّم نحو سيبويه، ووضّحه، وفصّله، وقرّبه إلى الناس، وعمّمه لم نكن بعيدين عن الصواب"[٣] خصوصًا، إضافة إلى كونها أرجوزة تسهل على المسمع وإلى المساهمات التي قدمتها جميع شروح الألفية في انتشارها والإقبال عليها. فكانت حركة عصر السيوطي النحوية تمحور حول ألفية ابن مالك وكتب ابن هشام.[٤]

لم تترك الألفية تأثيرات هائلة في تطور النحو العربي وتثبيت قواعده نهائيا في القرون الوسطى فحسب، بل ظلت تلعب دورها الهام في العصر الحديث فأسهمت في نهوض اللغة العربية الفصيحة منذ أول النهضة العربية، "وظلت مسيطرة على مناهج التدريس النحوي حتى وقتنا الحاضر"[٥]. إن القراء يجدون في رواية الأيام لطه حسين أن أخا البطل الأزهري أشار "بأن يقضي هذه السنة في الاستعداد للأزهر"، "أما الكتاب الذي لم يكن بد من حفظه كله فألفية ابن مالك".[٦] وكان للاتجاه التعليمي والتأليف نصيب من الحركة اللغوية في السعودية، وتحت هذا الإطار يحرص العلماء والباحثون على وضع شروح جديدة تتفق مع "أبناء هذا العصر الذين قلت بضاعتهم اللغوية، وظهر ضعفهم في اللغة العربية عموما؛ والنحو خصوصا"، أما الشروح التراثية فهى "تعد أعلى من مستوى المتعلمين في العصر الحاضر" بتوسعها في المسائل النحوية وذكره للخلافات النحوية والآراء المتعددة.[٧] زعم عبد الله بن صالح الفوزان أن في شرحه كثرة الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقلة ورود الأشعار العربية، وترك معظم الآراء الخلافية والتعليلات.[٨] غير أن مثل هذه الشروح لم يخرج من منهج الشروح القديمة. ما زالت المتون النحوية القديمة تُشرح بالأمثلة غير الكلام في حياتنا اليومية، لو أُستهدف من خلال تدريس الكتب القديمة في إيجاد قيمة تخدم تطور اللغة العربية الفصيحة في الحاضر. أما الباحث فقد وجد الابتكار الفكري والشكلي في الشرح الذي وضعه أبو فارس الدحداح حيث حول القواعد إلى جداول مختلفة تعرض بوضوح العلاقات بين الأحكام والأبواب.

ويرى الباحث أن ابن مالك في الألفية قسّم القواعد النحوية إلى عدة رُتَب حسب معايير التزام معينة. وإن البحث الجاري أولا يحدد معايير الالتزام على أنها مدى الالتزامية لقاعدة نحوية أثناء استخدامها. وما يسوق الباحث إلى هذا الظن هو استخدام ابن مالك مفردات وتعبيرات معينة باعتبارها مصطلحات مختصة في وصف كل معيار. والمعايير ثلاثة سوف يُحلّل كل منها فيما يلي.

١. المعيار القياسي

المعيار الأول هو المعيار القياسي الذي تنتمي إليه ثلاثة أنواع من القواعد، ألا وهي القواعد الموجبة، القواعد الممنوعة، القواعد المجوزة.

١,١ القواعد الموجبة

إن الجملة التي تتفق مع القواعد الموجبة أو بتسمية أخرى القواعد الأصلية، هى جملة مستقيمة حسنة. استخدم ابن مالك مصدر "وجوب" ومشتقاته المختلفة في وصف هذا النوع من القواعد. لقد وردت تلك المفردات في الألفية واحدة وعشرين مرة تقريبا، وفي معظم الأوقات جاء الفعل "وجَب" بدلا من المصدر باختلاف تصريفاته. على سبيل المثال، جاء البيت الـ ٥٧ من الألفية:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

أشار البيت إلى أن كل الضمائر تبقى على بناء أواخرها مهما كانت متصلة أو منفصلة، ومهما كانت مضارعا أو ماضيا أو أمرا، مثل أنا، أنتما، هم، كتبنا، تكتبان، اكتبوا. في نفس الوقت تكون الضمائر المتصلة مثلما تكون نظائرها المنفصلة في النطق والشكل، مثل الهاء في كتابه وكتبتُه. أحيانا ورد اسم الفاعل للفعل "أوجب" كما في البيت الـ ١١٢:

وَحَذْفَ أَلْ إِنْ تُنَادِ أَوْ تَضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

أشار البيت أن أداة التعريف يجب حذفها عندما وقع الاسم المعرف بها موقع المنادى أو أضيف، نحو: يا صعق، لأن الصعق يعرّف ويشار به إلى رجل محدد. ونحو: هذه مدينة رسول لله، والأصل المدينة. [٩] وأحيانا ورد الفعل "استوجب" كما في البيت الـ ١٣٤:

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا

يُفهم من هذا البيت أنه إذا كان الاسم الذي وقع موقع الخبر في الأصل لديه صدر الكلام، فمن الموجب أن يتقدم، مثلما هو الأمر لأسماء الاستفهام نحو "أين" في أين من علمته نصيرا؟ وأين ظرف وقع موقع الخبر ويجب تصديره.

وأحيانا أخرى جاء المصدر "وجوبا" حالا للتعبير عن نفس المعنى، وأيضا جاء "لزوم" ومشتقاته بدلا من "وجوب" مرادفا له، وقد ظهرت حوالي خمسية مرة. وإنّ أكثر ما جاء هو الفعل "لَزِمَ" والصفة "لازم" إضافة إلى الفعل "التزم" والصفة "ملتزم"، والفعل "أَلْزَمَ". نحو البيت الـ ٦٧:

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاً وَقَدْ ...

ظاهر كلام البيت أنه إذا أُتّحِد ضميران متصلان وهما من نفس الرتبة، يلزم أن يكون أحدهما منفصلا، نحو: "أعطيتُه إياه"، لو قيل "أعطيتهوه" فهو خطأ، لأن كلا الضميرين غائب. وكذلك البيت الـ ٥١:

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاَثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لاَزِمَا

أشار الشطر الأول أن الرفع يُقدَّر في أواخر الفعل المتعلّ بالواو والياء عند مضارعته، نحو: "يَدْعُو" لا ينطق بـ "يدعوُ"، و"يَرْمِي" لا ينطق بـ "يرميُ"، على عكس ما أشار إليه البيت السابق أن حركة الفتح تظهر عند انتصاب هذه الأفعال نحو: يدعوَ ويرميَ. أما الشطر الثاني من البيت فيدل على أن الأفعال المعتلة تحذف أواخرها الحروف اللينة عند جزم مضارعتها. وكذلك في البيت الـ ٦٨ استخدمت "التزم":

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

وأحيانا أخرى جاء مرادف آخر لوجوب وهي "حَتْم" دالّة على لزوم القاعدة ووجوبها، وقد ظهرت "حتم" ومشتقاتها ستا وعشرين مرة. نحو البيت الـ ٧٥:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا وَإِلاَّ أَتْبَعِ الَّذِي رَدِفْ

أشار إلى أنه إذا تتكون تسمية أحد من اسم ولقب، وكلا الجزأين مفرد، فلا بد لهما أن يكونا إضافة، نحو: سعيدُ كرزٍ. وإذا كان جزء من الجزأين مركبا، فيجب أن يتبع المركب اللاحق المفرد السابق في الإعراب، نحو: مررتُ بزيدٍ أنفِ الناقةِ[١٠]، وأنف الناقة تابع لزيد. وكذلك البيت الـ ٢١٣:

وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا وَالاِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

أشار ما قبل هذا البيت إلى أنّ عمل ظن وأخواتها يمكن إلغاؤه عندما تكون في غير صدر الكلام، نحو: زيدٌ ظننتُه قائم، لو عادت ظننت إلى صدر الجملة فيجب أن تكون "ظننت زيدًا قائمًا". أما هذا البيت فأشار أنه إذا ولت ظن وأخواتها ما الناهية، أو إن الناهية، أو لام الابتداء، أو لام القسم، أو أدوات الاستفهام، يجب أن يلغى عمل ظن. نحو: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، ظننت لا زيدٌ قائمٌ، ظننت لَزيدٌ قائمٌ، علمتُ لَيقومنَّ زيدٌ، علمتُ أيُّهم أبُوك، علمتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو.

وقد تظهر "جَبَر" مرادفة لِوجب. ومن الطبيعي أن تُستخدم "أصل" لوصف القواعد ذات الالتزامية الأقوى والأعلى مما يوصف بوجوب، لزوم أو حتم. ووردت "أصل" أكثر من عشرين مرة، مثلما في البيت الـ ٢٣٧:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

مفهوم من البيت أن أصل موقع الفاعل أن يلي فعله ولا فاصل بينهما، لأن الفاعل جزء من الفعل[١١]. والأصل لموقع المفعول أن يكون منفصلا من الفعل، فيتأخر عن الفاعل.

١,٢ القواعد الممنوعة

تكون الجملة التي تخالف القواعد الممنوعة غير مستقيمة، أما المصطلحات المستخدمة في وصف هذه القواعد فهى رتيبة نسبيا. وأكثر ما يستخدم هو مصدر "منع" ومشتقاته المختلفة، كلها وردت ثلاثا وثلاثين مرة في الألفية. ومن خلال هذه الجهة يمكن القول إن ابن مالك يقف موقفا أشدّ وأصرم تجاه الحالات التي يمنع ظهورها مما يقف تجاه القواعد التي استلزم تنفيذها. فظهر الفعل "منع" مباشرا كما في البيت الـ ١٢٩:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

يشرح هذا البيت حالة منع تقدّم الخبر. فعندما كان المبتدأ والخبر معرفين أو منكرين، ولا توجد قرينة يمكن بها الفصل بينهما، يمنع تقدم الخبر على المبتدأ، نحو: زيد أخوك، أفضل من زيد أفضل من عمرو،[١٢] فلا يقال فيهما أخوك زيد، أو أفضل من عمرو أفضل من زيد، لأن المجموعتين تدلان على فائدتين مختلفتين. وأحيانا ظهرت "امنتع" ومشتقاتها كما هو الأمر في البيتين الـ ٨٤ والـ ٨٥:

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ وَاللاَّمُ إِنْ قَدَّمْتَ "هَا" مُمْتَنِعَهْ

قال البيتان إنه إذا أُرِيدَت الإشارة إلى جمع العاقل وغير العاقل، استخدمت "أولى" مطلقا مهما كان الجمع مؤنثا أو مذكرا، واستخدام "أولاء" الممدودة أكثر من "أولى" المقصورة. وفي ناحية أخرى، إذا أُرِيدَت الإشارة إلى ما هو بعيد، زِيدَت حرف الكاف إلى "ذا" التي كانت استخدمت للإشارة إلى القريب لكي تكون "ذاك"، وأحيانا زيدت حرف اللام إلى ذاك فتصبح "ذلك". لكن إذا كانت "ذاك" تلي حرف الهاء وأصبحت "هذاك" فلا تزاد حرف اللام، فلا تقال "هذلك".

في بعض الأوقات يستخدم الفعل "أبى" والتركيب "لا يجوز" أيضا في وصف القواعد الممنوعة للتعبير عن نفس المعنى. مثلما في البيت الـ ٤٩٦:

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ الَّذْ أُبِي

أشار هذا البيت إلى أن صيغة "أَفْعَلَ" التي تصاغ بها أفعال التعجب يمكن أن تصاغ بها أيضا صيغة "أفعلُ" للتفضيل. فيمكن أن يصاغ بصيغة الفعل التي في نحو: ما أفضلَ زيدا وما أكرم خالدا اسما التفضيل "أفضل" و"أكرم" فتسخدمان في نحو: زيد أفضل من عمرو، وزيد أكرم من خالد. وبالمقابل، أشارت "وأب الذ أبي" إلى أن الأفعال التي يمنتع أن تصاغ منه أفعال التعجب هى أيضا التي يمتنع أن تصاغ منه أسماء التفضيل، مثل الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، والفعل غير المتصرف، والفعل غير القابل للمفاضلة، والأفعال الناقصة، والأفعال المنفية والفعل الذي يأتي الوصف منه على صيغة أفعل، إضافة إلى الفعل المنبي للمجهول. والمثال الثاني البيت الـ ١٢٥:

وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

قال البيت إن أصل المبتدأ معرفة، إذا أريد الابتداء باسم منكر، فلا بد أن تكون لهذه الجملة الاسمية فائدة. ثم أعطى البيت مثلا فيه تكون النكرة مبتدأ. أي إذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، يجوز التقدم على المبتدأ المنكر نحو: عند زيد نمرة. وإضافة إلى "منع"، استخدم ابن مالك في الألفية "حظر" و"مجنتب" ليصف بهما القواعد الممنوعة.

١,٣ القواعد المجوّزة

هذه القواعد يمكن أن تسمى بالقواعد الفرعية أيضا. وعلى الرغم من أنها ليست متميزة بالوجوب، لا يعني أنه يمكن للمتكلم مخالفتها كما يشاء، بل يعنى أن هذه القواعد تميل عن القواعد الموجبة من حيث الالتزام، ولا تنتمي إلى القواعد الممنوعة في حين واحد. وكذلك يكون هذا الميل ميلا مبنيا على شروط معينة، لتكون الجمل التي تتفق مع القواعد المجوزة أيضا لا تزال في

مجال الجمل المستقيمة الحسنة. وإنّ أكثر ما يستخدم في الألفية في وصف هذا النوع من القواعد هو المصدر "جواز" وما تفرّع منه مثل "جَوَّز" و"أَجَاز" و"جائز"، وعدد مرات ظهور هذه التعبيرات واحدة وعشرون مرة. مثلا، في البيت الـ١٢٨:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

يدل هذا البيت أن الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يكون الخبر بعد المبتدأ، لأن الخبر تكملة للمبتدأ في الفائدة، وهو وصف لمعنى المبتدأ. لكن إذا لم يؤدّ تقديم الخبر على المبتدأ إلى لالتباس، جاز تقديمه، فتقدم الخبر على مبتدئه حالة جائزة وهو مجوّز. وأيضا في البيت الـ٢٧٦:

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا اوْ حُصِرْ

أشار البيت إلى أنه يجوز حذف الفضلة في الجملة الفعلية على شرط ألا يؤدي الحذف إلى الالتباس ولا يخلق مانعا للفهم. فيجوز حذف المفعول به في الجملة "ضربتُ زيدًا" فيقال "ضربتُ". لكن هذه الجملة المحذوف فيها المفعول به لا يمكن أن تقال إذا سيقت للإجابة عن السؤال: "من ضربتَ؟"، أو إذا كان المحذوف محصورا مثل "زيد" في الجملة "ما ضربتُ إلا زيدًا"، فـ"زيد" اسم محصور بإلا ولا يحذف. وجاءت "جائز" في البيت الـ١٣٦:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

أشار البيت إلى أن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه إذا وجد دليل عليه، مثلا، يقال "زيد" بدلا من "زيد عندنا" لإجابة من يسأل "من عندكما؟"

وأحيانا استخدم الناظم مفردات أخرى وتركيبا آخر يرادف "جواز" في وصف هذه القواعد. فاستخدم الفعل المشتق من "احتمال" في البيت الـ٢١٨ كما يلي:

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فُصِلْتَ يُحْتَمَلْ

أشار هذان البيتان إلى أنه إذا كانت الجملة التي وقعت بعد "قال" هى جملة محكية، يمكن أن تعمل "قال" عمل "ظن" فتنصب ما بعدها من المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما ظن، على أن تستوفي "قال" شروطا تالية:[١٣] الأول أن يكون الفعل مضارعا وللمخاطب، أي لا تعمل "قال" عمل "ظن" إلا بشكل "تقول"، الثاني أن تلي "تقول" أداة الاستفهام، والثالث والأخير ألا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل شيء غير أشباه الجمل ولا معمول الفعل. وإن فصلت بهذه المكونات بقى عملها، ويمكن أن يقال "أتقول محمدا مغادرا؟" وهي جملة تجتمع فيها الشروط، وأن يقال "أفي الحجرة تقول الأستاذَ قادما؟"، لأن ما بين همرة الاستفهام وتقول جار ومجرور. وإذا لم تجتمع الشروط فالعمل ممنوع. وفي بعض الأوقات يُستخدم التركيب "قد يفعل" للتعبير عن معنى الجواز والاحتمال كما هو في البيت الـ٢٧٥:

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ
وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

ناقش هذان البيتان ترتيب المفعولين به للفعل المتعدي إلى اثنين. والبيت الأول يشير أنه إذا كان المعفولان به ليسا المتبدأ والخبر في المعنى يجب تقديم الفاعل في المعنى على المفعول به في المعنى، نحو: ألبسن من زاركم نسج اليمن، أو أعطى محمد ولده درهما، فتكون "من" لابِسَ "نسج اليمن" فيتقدم الأول على الثاني، وكذلك أن "ولده" قابل/عاطي "درهم"، فهو متقدم. أما البيت الثاني فيدل أنه الترتيب المشروح سابقا يجب اللالتزام به عند وجود موجب لذلك وهو خوف الالتباس، أي يصعب تمييز الفاعل في المعنى من المفعولين به. ثم يشير إلى أنه عكس الترتيب لم يكن قد يرى فحسب، بل يكون لازما أحيانا نحو: أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه، أي في حالة أن الفاعل في المعنى من المفعولين به يحتوي على ضمير عائد إلى المفعول به الثاني، فلازم تأخير هذا الفاعل.

وما يمكن التعبير عن نفس المعنى في وصف هذه القواعد أيضا مثل "قد يُبِيح "(البيت الـ٦٧)، و"قد يجيء"(البيت الـ٢٣٨)، و"قد يأتي"(البيت الـ٢٣٤)، و"قد يُقال"(البيت الـ٢٢٨)، أو "وُجد"(البيت الـ٤١٩). إضافة إلى ذلك، بسبب أن هذه القواعد هى الفرعية وهي مقيسة بالنسبة إلى القواعد الأصلية، فتستخدم "مقيس" ليوصف بها جواز قاعدة ما.

وفي إطار هذا المعيار نوع من القواعد يسمى بالقواعد الاختيارية، حكمها "الجائز على السواء"[١٤]. وتوصف تلك القواعد دائما بالمصدر "اختيار" ومشتقاته، لقد ظهرت هذه الكلمات في الألفية ست مرات. وفي نفس الوقت استخدم الناظم أيضا المرادف "اصطفى"(البيت الـ١٥٠) أو التعبير "لا أرى منعا" (البيت الـ٢٥٣). فمثال "اختيار" في البيت الـ ٦٩:

وَلَيْتَنِي فَسْا وَلَيْتِي نَدَرَا وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاصْطِرَارًا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

فأشار البيتان إلى أنه بالنسبة إلى "ليت" عندما تضاف إلى ياء المتكلم تكون دائما بينهما نون الوقاية، وبعكس ذلك لا تزاد هذه النون بعد "لعل" إذا أضيفت إلى ياء المتكلم. أما بالنسبة إلى غيرهما من الأخوات مثل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ، فزيادة النون مختارة يمكن أن تزاد النون أو لا تزاد على حد سواء.

٢. المعيار السماعي

إن القواعد التي في إطار المعيار السماعي تم تقسيمها حسب تردُّد استخدامها، لذا تستخدم دائما "كثرة" أو "قلة" في وصف هذه القواعد. طبيعي أن هذا المعيار لا يجوز أن توصف به القواعد الموجبة أو الممنوعة لأن أصلية هذين النوعين من القواعد قررت إطلاق الالتزام بها، لذلك لا يوجد الفرق بين كثرة استخدامها أو قلته. عندما توصف في الألفية القواعد التي تكثر استخدامها، تستخدم الكلمتان "كثرة" و"اشتهار" دائما، وكل منهما قد ظهر ثماني عشرة مرة. فعلى سبيل المثال، جاء البيت الـ٣١٠ فيما يلي:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يقول هذا البيت إن المصدر يمكن أن يقع موقع المفعول فيه مباشرا، عندئذ يقدّر فيه حذف "مكان" أو "وقت" مضافا إلى المصدر. فالجملة "جلستُ قربَ زيد" التقدير فيها "جلست

مكانَ قربِ زيد"، وكذلك الجملة "آتيك طلوعَ الشمس" التقدير فيها "آتيك وقتَ طلوعِ الشمس". وأضاف الناظم إلى أنه من هاتين الحالتين تكون نيابة المصدر عن ظرف الزمان أكثر مما تكون عن ظرف المكان. والمثل الآخر البيت الـ٢٥٣ الذي جاءت فيه "اشتهر":

فِي بَابِ ظَنٍّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يدل هذا البيت أنه إذا كانت المفعولات به للأفعال المتعدية إلى ما فوق اثنين هى في علاقة الإسناد، مثل المفعولين به لظن وأخواتها، والمفعولات به الثلاثة لأرى وأخواتها، فمن المشهور ألا ينوب المفعول به الثاني لأخوات باب ظن عن الفاعل ولا المفعولين به الثاني والثالث لأخوات باب أرى عن الفاعل.

إضافة إلى الكلمات السابقة تُستخدم في الألفية "شاع" و"فشا" لوصف عالي تردد استخدام القواعد. على سبيل المثال:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

يشير هذا البيت إلى حالة شائعة فيها يتقدم المفعول به على الفاعل وهو يحتوي على ضمير يدل على مضمر الفاعل لاحقا، نحو: خاف ربَّه عمر، أو ألّف كتابَه المؤلف. ذلك لأنه إذا أعيدت مكونات الجملة إلى ترتيبها الأصلي أصبحت الجملة: ألّف المؤلف كتابه، وهى جملة صحيحة، لأن الضمير يمكن له أن يعود إلى ما يسبق من الاسم. أما إذا كان الفاعل في موقعه الأصلي فيحتوي الفاعل على ضمير يدل على ما بعد الفاعل من المفعول به، فذلك حالة شاذة، مثل: زان نورُه الشجر، أو نوّر ضيفُه البيت. وكما هو المثل في البيت الـ٦٩ الذي قد أوردناه:

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

وعلى العكس من "كثرة"، من عادة الناظم أن يستخدم "قلّ" وصفتها "قليل" ليصف بهما القواعد المنخفضة التردد في استخدامها. وهذه الكلمات قد وردت في الألفية ستا وعشرين مرة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الناظم "ندر" مرادف "قلّ" وصفتها "نادر"، وقد ظهرت هذه الكلمات في الألفية إحدى عشرة مرة، والمثل كما يرى في البيت أعلاه. وجاءت "قل" في البيت الـ٣٠١ كما يلي:

فَاجْرُرْ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزِهْدٍ ذَا قَنِعْ
وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَنْ وَأَنْشَدُوا

مفهوم البيت أن المفعول له إذا كان مصدرا مجرورا بحرف الجر مثل لام التعليل فقليل أن يكون هذا المصدر بدون أداة التعريف، فالجملة: "قام زيد من نومه مبكرا لِخوفٍ من التأخر"، قليلة، لكن إذا كان المصدر مصحوبا بأل، كان الأمر غير قليل، والجملة السابقة إذا حولت إلى "قام زيد من نومه مبكرا للخوف من التأخر" كانت كثيرة الاستخدام. وجاءت "قليل" في البيت الـ٤٠٩ كما يلي:

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

هذا البيت يقول إن "مع" اسم لمكان الاصطحاب أو وقته[١٥]، يلزم أن تضاف إلى ما بعدها من الاسم. وأشار أن تسكين العين في "مع" حالة قليلة، أما أن تفتح العين فهو حالة كثيرة أو شائعة. وكان بعض العرب يستخدمون "مع" كأنها اسم مبني على السكون، ويكسرون هذه العين إذا ولت كلمة أولها ساكن. وبالإضافة إلى "كثير" أو "قليل"، استخدمت أسماء التفضيل لهما في المقارنة بين حالتين لقاعدة ما في ترددها، على نحو ما جاء في البيت الـ٥٨٤:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يعرّف هذا البيت أن اسم الله تعالى عندما ينادى تزاد ميم مشددة في آخر الاسم معوضة من حرف النداء، أي: اللَّهُمَ. وهذه الحالة أكثر مما يجمع بين الميم وحرف النداء، والجمع يعدّ شاذا في الشعر مثل: إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا/ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا.[١٦]

٣. المعيار الاستحساني

تكون القواعد التي في إطار المعيار الاستحساني يحكم عليها حسب حسنها وقباحتها. يشير هذا المعيار إلى استحسان قاعدة فرعية ما أثناء استخدامنا وكذلك إلى مدى اقترابها من الوجه القياسي. إن الحكم على هذه القواعد لم ينتج عن الحالات الموضوعية فحسب، بل عن الآراء الشخصية أيضا، خاصة أن الحكم بحسن القاعدة الذي وقف النحاة المختلفون تجاهه مواقف مختلفة. لذلك لم يكتب الناظم كثيرا عن قواعد هذا المعيار. وتنقسم قواعد المعيار الاستحساني إلى ثلاثة أنواع ألا وهى القواعد الحسنة والقواعد الضعيفة والقواعد الشاذة. وتُستخدم "حسن" لوصف القواعد الحسنة، ولكن اسم التفضيل "أحسن" تستخدم أكثر مما تستخدم "حسن"، وكذلك تستخدم "استحسن" في الوصف. وقد ظهرت هذه الكلمات في الألفية ثماني مرات. مثلا البيت الـ١٩٥:

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اوْ تَنْفِيسٍ اوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

يقول البيت إنه إذا خُفّفت أنّ فأصبحت أَنْ، فاسمها تحذف والجملة بعدها تقع موقع الخبر. وإذا كانت هذه الجملة التي بعد إن المخففة هى جملة فعلية فعلها فعل تام ولا تدل على معنى الدعاء، فمن الأحسن أن يكون الفصل بين "إن" والجملة الفعلية بقد وحرف التنفيس وأدوات النفي ولو، نحو: (وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)(المائدة: ١١٣). والمثل الآخر كما جاء في البيت الـ٢٣٦:

وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

أشار البيت إلى أنه عندما يكون ترتيب الجملة الفعلية ترتيبا أصليا أي يتقدم الفعل على فاعله في حين أن يكون الفاعل مفردا جمعا غير جمع المذكر السالم، يجوز أن تلي الفعل تاء التأنيث مطلقا، نحو: "قامتِ الرجال"، و"قامتِ النساء"، ويجوز أيضا ألا تلي هذه التاء مطلقا، نحو: "قام الرجال"، و"قام النساء". ففي الحالة الأولى يُقدّر الفاعل "الجماعة"، أما في الحالة الثانية فيقدر الفاعل "الجمع".[١٧] وكذلك في أسلوبي المدح والذم، ففي الجملتين "نعم الفتاةُ هند" و"نعمتِ الفتاةُ هند"، يجوز إثبات التاء في "نعم" وحذفها على سواء، لأن "الفتاة" في الجملتين يقصد بها استغراق الجنس، فيمكن معالجتها معالجة جمع التكسير. ومعنى "استحسن" أن الحذف في هذا ونحوه حسن، ولكن الإثبات أحسن منه.[١٨]

أما حالات "ضعف" من استخدام القواعد فقليل أن يتناولها الناظم في الألفية، فظهرت الكلمات المعينة في الألفية ثلاث مرات فقط. وجاءت "ضعف" في البيت الـ٥٥٨ مع البيت الـ٥٥٧ كما يلي ويستغنى عن الشرح.

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ومن جهة أخرى لم يستخدم الناظم كلمة "قبيح" في وصف القواعد مقابل القواعد الحسنة غير أنه يستخدم "ضعف". والجدير بالذكر أن الناظم قد أولى اهتماما خاصا في تعريف وتحليل الحالات الشاذة في استخدام القواعد، وقد ظهر الفعل "شذّ" والمصدر "شذوذ" اثنتين وعشرين مرة. أما الشذوذ فمعناه معقد لم يحتو على معنى القلة في المعيار السماعي فحسب، بل يحتوي على معنى "قباحة" بالنسبة للمعيار الاستحساني، هذه الحالات من القواعد حالات غير قياسية فلا يقاس عليها بل تحفظ فقط. على سبيل المثال جاءت "شذ" في البيت الـ٢٤١ الذي قد أوردناه سابقا.

٤. المصطلحات مواردها وآثارها

٤,١ الفكرة الأصلية

إذا فُكّر في طريقة معالجة ابن مالك في ألفيته للقواعد النحوية عُرِف أن الفكرة العامة في تقسيم القواعد إلى رتب وتقسيمها حسب أقسية معينة ليست مجهولة وغريبة في تاريخ النحو العربي. والاختلاف بين ما في الألفية وبين ما في الكتب النحوية السابقة من تلك المعالجة هو الفكرة المفصلة والطريقة الشاملة والهيكل المتضح لكي يتخذ الدارسون الألفية منهجا في دراستهم.

وإن أقدم ما يمكن الحصول عليه من الكتب التي فيها تلك الفكرة هو كتاب سيبويه حيث وضع المؤلف في باب الاستقامة من الكلام والإحالة من الكتاب معايير في صحة الكلام وخطئه، فمن الكلام ما هو مستقيم حسن، أو محال، أو مستقيم كذب، أو مستقيم قبيح، أو محال كذب.[١٩] حسب هذه التقسيم فالكلام المستقيم الحسن كما يقال: "آتيتُك أمس"، و"سآتيك غدا"، والمستقيم القبيح كما يقال: "قد زيدا رأيتُ"، أو "كي زيد يأتيك"، أما المحال فمثلما يقال: "أتيتُك غدا" أو "سآتيك أمس". لذا فالاستقامة/الإحالة والحسن/ القباحة وجهان لهما صلة بصحة الكلام، الاستقامة/الإحالة معيار عن صحة الدلالة، والحسن/ القباحة معيار عن صحة المواقع. وعلى ذلك يمكن المعرفة من خلال المستقيم الكذب المتمثل في "حملتُ الجبلَ" و"شربتُ ماء البحر" أن الكذابة معيار عن المنطقية.

والتقسيم في كتاب سيبويه أكثر شمولا من التقسيم في الألفية التي قررت طبيعتها المنظومة التعليمية أنها لا تتناول ما هو ليس مستقيما أو كذبا، حتى لم يُر ما هو قبيح من الحالات. ومعنى "حسن" في الكتاب غير معناه في الألفية أيضا. لكن أهم ما تركه كتاب سيبويه هو الفكرة العامة المتمثلة في اتخاذ الموقف ذي التميز تجاه الحالات المختلفة في استخدام القواعد. وإن المصطلحات المستخدمة في الألفية أقرب إلى ما توصلت إليه الدراسات في أصول النحو.

٤,٢ التعليل ورتب العلل وعلم أصول النحو

تكون المصطلحات في الألفية لها علاقة عميقة بالمصطلحات المستخدمة في علم أصول النحو. هذه المصطلحات ظلت تتطور وتتوسع وتتعمق طوال تطورات النحو العربي حتى جمعها جلال الدين السيوطي في كتاب الاقتراح في أصول النحو نهائيا وقبل هذا الكتاب كتاب الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو الذي وضعه ابن الأنباري. بالمقابل ظل هذا العلم الذي يدرس في منهجية دراسة اللغة العربية يتأثر في مواقف النحاة ومعالجتهم للنحو وقواعده أيضا حتى تأثرت تأثرا واسعا به. أما تطور مفهوم التعليل والعلل فيمكن أن يُتخذ خلاصة تطور النحو العربي خاصة منهجيته. وأول ما يجب معرفته أن للقياس أركان أربعة هى الأصل والفرع والعلة والحكم. الأصل هو المقيس عليه وهو الوجوه الأصلية للكلام مثل رفع الفاعل وتقدم الفاعل على المفعول. الفرع هو المقيس وهو ما يحتاج إلى الدلالة عليه. والحكم هو القواعد في الحقيقة مثل الرفع أو التقدم وهى ماهية مواقع الكلام وهى التي تحتها تجري أقسام الكلام.

فكان الخليل بن أحمد قد ناقش حول العلة حيث قال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله... واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه."[٢٠] كما وصف العلل بأنها "محتملة" سنحت له وخطرت بباله، وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها النحوي، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره محتمل أن يكون علة لذلك. وإن سنح لغيره علة لما عللته من النحو وهو أليق فليأت بها.[٢١] فكانت العلة في أول أمرها ليست مصطلحا يخص الإعراب النحوي، يل تعكس أولا معرفة العرب وفهمهم لمواقع الكلام أي الوظائف النحوية لأقسام الكلام، وتشير ثانيا إلى أن مهمة النحاة هى أن يكتشفوا العلل المتخلفة ويدرسوا فيها ويتخذوها اتخاذا تلقائيا ما يُعتمد عليه عند تفسير الظواهر النحوية، إلى ما فوق كل ذلك وهو كشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام[٢٢]. إن التعليل هو جهاد النحاة الأوائل في الدراسات النحوية اللغوية.

الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو قد قسم العلل إلى ثلاثة أنواع: العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم ما زال يضع التعليل تحت إطار التحليل النحوي، لكن العلل التعليمية من تلك الأنواع الثلاثة بدأت تصطبغ بخاصية القواعد لا العلة التي كانت يتحدث عنها خليل من قبل. والجدير بالذكر أيضا أن النوع الثاني أي العلل القياسية، هو دليل واضح على تأثير الفكرة المنطقية في منهجية النحو العربي ويمكن القول إن القياس من أهم ما يمتاز به النحو العربي من أصوله حتى قال ابن الأنباري إن النحو كله قياس[٢٣]. هناك يقوم البحث بتحليل بسيط للمثال الذي سيق في كتاب الإيضاح لشرح العلل القياسية وهو تعليل نصب اسم إنّ، وذلك من خلال المقارنة بين عملية التعليل والقياس المنطقي.

المقدمة الكبرى	**المفعول به للفعل المتعدي لواحد / منصوب**
المقدمة الصغرى	**اسم إنّ / (يشابه) / المفعول به للفعل المتعدي لواحد**
النتيجة	**اسم إن / منصوب**
الحد الأكبر (أ)	**نصب (منصوب)**
الحد الأوسط (ب)	**المفعول به للفعل المتعدي لواحد**
الحد الأصغر (ت)	**اسم إن**

فيمكن تلخيص هذا التعليل بصورة تالية:
∵ ب ← أ، ت ← ب
∴ ت ← أ

ووُضعت العلل التعليمية انطلاقا من تحديد القواعد للكلام ولا تتخذ الخلاف بين الأصل والفرع في الاعتبار، وذلك ينبع من الداعيتين الأوليين لدراسة النحو العربي وهما التقويم والتعليم. أما سهولة ممارستها واستيعابها التي تتمتع بها التعليل بالعلل القياسية فهى السبب الذي ساق بالقياس إلى أن تجاوز التعليل من حيث المكانة في الدراسة النحوية حتى أصبح الثاني ركنا من أركان الأول.

مما سبق قد يتضح ظهور هذا الاتجاه الذي يتمثل في التحول من التعليل إلى العلل، لكنه في البداية خفيف، فما زال ابن جني في كتاب الخصائص يرى العلل كلامية لا فقهية، لأن وجوه الحكمة في علل الفقه "خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا"[٢٤]. "ولا تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع."[٢٥] أما العلل النحوية فهى مبنية على أساس الخبرة وربما مفتوحة نحو الدليل العقلاني.[٢٦] وقد خطى ابن جني خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع الزجاجي في معاملة العلل فأضاف نواعا من الرأي الذاتي إلى العلل النحوية ليضعها على رتبتين: رتبة العلة الموجِبة والعلة المجوِّزة.

وما يجذب نظر الباحث هنا هو تسمية ابن جني للعلل باستخدام اسمي الفاعل للفعلين "أوجب" و"جَوَّز"، وهما يعكسان التفكير الخاص الذي فرض ابن جني على أصول النحو، فأشار أن أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها، وعلل الوجوه الأصلية هى الداعية إليها موجبة لها، [٢٧] مثل أسباب يوجب نصب الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه. أما العلل المجوزة فهى أسباب تجوز ولا توجب منها الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة. وكذلك مثلما يكون وقوع النكرة بعد عقيب المعرفة التي يتم الكلام بها علة ليجيز "رجل" أن تكون كلا من الحال والبدل في الجملتين "مررت بزيد رجلٍ صالح" و"مررت بزيد رجلا صالحا". [٢٨] فمن خلال وصف ابن جني للعلة المجوزة يمكن المعرفة أنه قد أكد بشكل غير مباشر مرونة التفسير/التعليل النحوي، كما قد سمى هذين النوعين من العلل أيضا بعلة الوجوب وعلة الجواز. وفي رأي الباحث أن استخدام هذا الزوج من المصطلحين "جواز" و"وجوب" له معزى مهم في دفع التطور لكل من النحو المعياري والنحو المرجعي. فابن جني من خلال تقسيمه لرتب العلل النحوية حقق التمييز بين القواعد الموجَبة والقواعد المجوَّزة، فالأولى واجب لا بد منها، والنفس لا تطيق في معاها غيرها، والثانية يمكن تحملها، إلا أنها على تجشم واستكراه لها. [٢٩] وجاءت "وجوب" و"جواز" مصطلحين ثابتين في الكتب النحوية اللاحقة بشكل تدريجي ليشار بهما إلى القواعد القياسية وغير القياسية، أو القواعد الأصلية والفرعية، أما العلل فقد فقدت فقدرتها على التفسير تدريجيا وأصبحت ما خلف القواعد التي قامت مقام العلل.

ومن براهين تحول العلة من وسيلة تفسير إلى أحكام مثبتة هو ورود تسمية "قياس العلة" عند ابن الأنباري في كتاب لمع في أصول النحو،[٣٠] حيث انخفضت مكانة العلة وبالمقابل

ارتفعت مكانة القياس. وأيضا ورث ابن مضاء هذا التقيسم من سابقيه من النحاة وقسم العلل إلى العلل الأول والثواني والثوالث. وعلله الأول تشابه العلل التعليمية للزجاجي، أما العلل الثواني والثوالث فتشابه العلل النظرية الجدلية. من رأي ابن مضاء أن معرفة العلل الثواني والثوالث "لا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ولا يزيدنا علما"، أما الأول فتأتي بالمعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه. [٣١]

وظاهرة رتبة الوجوب والجواز من القواعد تكون متضحة في الألفية وظلت هذه الفكرة من رتبة القواعد كائنة في الكتب النحوية منذ أوائل القرن الثالث عشر حتى نرى تمثلا واضحا جدا في جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني عندما يصف القواعد النحوية، حيث يتمسك بالازدواجية للقواعد بين الوجوب والجواز تمسكا تاما. مثلا في باب الفاعل، يعرف أولا الأحكام السبعة للفاعل ألا وهى وجوب رفعه، وجوب وقوعه بعد المسند، أنه لا بد منه في الكلام، أنه يكون في الكلام وفعله محذوف لقرينة دالة عليه، أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة الواحد، أن الأصل اتصال الفاعل بفعله ثم يأتي بعده المفعول، وأنه إذا كان مؤنثا أُنث فعله. ثم يفصل النقاش في حالات وجوب تذكير الفعل من الفاعل ووجوب تأنيث الفعل من الفاعل وبعدهما حالات جواز الأمرين. [٣٢]وإن جميع أوصاف القواعد في هذا الكتاب تجري ذلك المجرى الذي ورث من السابقين من النحاة.

٤,٣ المصطلحات الأخرى

وقد وردت كلمات أخرى مستخدمة بوصفها مصطلحات في الألفية ولها علاقة بمصطلحات علم أصول النحو بل قد تأثرت به. منها "كثر" و"اشتهر" و"شاع" و"قلّ" و"ندر"، وهى المصطلحات التي تستخدم فيما يتعلق بالسماع/النقل واللغات. فالنقل عند ابن الأنباري هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وما شذ من كلامهم خارج عنه. [٣٣]

واقبتس السيوطي في الاقتراح قول ابن هشام: "اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا." فالمطرد ما لا يختلف، والغالب ما هو الأكثر، والكثير دون الغالب، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل. "فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه." [٣٤] فمن ذلك يمكن القول إن مكانة ابن مالك بألفيته همزة وصل في تاريخ النحو العربي وتطوره، فقد لخص بنظمه منتجات الدراسات النحوية وضمها إلى هيكل ذي منطقية مطردة واصطلاحية ثابتة، وأوعى من بعده من شراح الألفية الذين ورث عنه فكرة التربة هذه التي ورثها عن سابقيه منهم ابن الأنباري وابن جني وما إلى ذلك.

وأيضا جاءت "حسن"/"استحسن" في الألفية وهي موروثة من علم أصول النحو وخاصة الاستحسان. كما قال ابن جني في الخصائص إن جماع الاستحسان أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف. [٣٥]

٥. طريقة معالجة القواعد في الألفية وعلاقتها بتطور النحو العربي

٥,١ خصائص وصف القواعد في الألفية

إن القواعد الموصوفة في الألفية تتميز برتب على اختلاف معايير التزامها. وهذه الرتب لها خصائص ذاتية أيضا تعكس ميزات طريقة معالجة ابن مالك للقواعد.

الميزة الأولى هى التركيز على القواعد اللازمة، أي أولت الألفية أكثر اهتمامها إلى القواعد القياسية خاصة الموجبة والممنوعة فيها. لذا يمكن القول إن الألفية تعليمية وهذه التعليمية هى التي ساعدت الألفية على الحصول على الإقبال الواسع من عامة الشعب والبقاء على مكانتها منهجا تعليميا حتى يومنا. ذلك لأن الدارسين يستطيعون من خلال الألفية بمساعدة شرح أو شرحين معرفة ما يلزمه من القواعد ليتكلموا كلاما صحيحا دون أن تشغله آراء متشابكة. وأيضا تعطي هذه الطريقة المعلمين المختلفين طرقا مختصة باختلاف المتعلمين الذين يدرّسونهم، خاصة بالنسبة إلى المتعلمين غير الناطقين باللغة العربية. وهذا كما يفعله الأساتذة الجامعيون الصينيون، فلا يدرسون إلا قليلا جدا من القواعد المجوزة في السنتين الأولى والثانية من السنوات الأربع لطلبتهم، وقليلا ما يتطرقون إلى مسائل تتعلق بالتقديم والتأخير، وعلى الأقل لا يشيرون إليها باعتبار أنها مسألة تحتاج إلى الاهتمام الخاص بها للمتبدئين. أما تلك القواعد المجوزة أو المسائل المتعلقة بالآراء المختلفة، فسيدرسها الطلبة منذ سنتهم الثالثة أو الطلبة الذين يولون رغبة خاصة بالنحو واللسانيات، إلا فالمعارف ذات الصلة تم استيعابها أثناء كثرة القراءة والتمرينات.

الميزة الثانية هى التوسع في قبول قواعد غير لازمة أي وسعت الألفية مجالا للقواعد المجوزة وحتى للقواعد المستحسنة واللغات، ثم وزّع قليلا جدا من الحالات إلى القواعد الشاذة. وهذه الميزة يمكن ملاحظتها أيضا من خلال مواقف ابن مالك تجاه مسائل خلافية بين المدرستين البصرية والكوفية إضافة إلى ما تكشفه طريقة معالجة القواعد في الألفية. فحسب دراسات الباحث الأخرى، إن المواقف النحوية لابن مالك أكثر شمولا وسماحة تجاه خلافات السابقين. ففي أربع وعشرين مسألة يقف ابن مالك مواقف النحاة البصريين، وفي ثماني مسائل يقف مواقف النحاة الكوفيين، وفي ست مسائل يختار آراء جمهور النحاة، وفي تسع مسائل يختار بعضا من كلتا المدرستين أو يعبر عن رأي خاص، أما في ثلاث مسائل فلم يعبر عن اختياره بل عرض المسألة فقط. دائما ما يقال إن اللغة العربية الفصيحة الحديثة ما زالت باقية تحت إطار ما وضعته المدرسة البصرية والألفية من أحسن الدلائل على ذلك.

فيمكن التلخيص أن أهم خاصية لطريقة معالجة القواعد في الألفية من خلال انقسامها إلى رتب هو وضع القواعد ضمن إطار معياري. أما ما قد كتب بعد الألفية من الشروح أو الكتب فكلها تركزت على الجمع والاختيار والاصطفاء والتصحيح والتثبيت[٣٦]. هذه الأعمال مهمة جدا حددت ماهية القواعد للغة العربية الفصيحة الحديثة مباشرة لكن الهيكل العام ما زال متفقا مع ما وضعته الألفية، لأن النحاة بعد ابن مالك تأثروا به كثيرا أو قليلا.

٥,٢ نزعتان طرأتا على النحو في عصر ابن مالك

إن طريقة معالجة القواعد في الألفية عكست نزعتين طرأتا على النحو العربي في عصر ابن مالك أي منذ أوائل القرن الثالث عشر. كانت النزعتان قد ظهرت لهما بادرة في وقت

أسبق، وظلتا تتطوران مع اتجاه التسهيل النحوي انطلاقا من الاختصارات النحوية مثل الجمل للزجاج والإيضاح للفارسي حتى اتضح مع تطور المدرسة الأندلسية. وكان هذا الاتجاه نشأ بسبب كثرة الأدلة والحجج وتباين الطرق في التعليم وكثرة الاختلاف في إعراب كثير من أي القرآن فطال ذلك على المتعلمين الذين استثقلوا تعلم النحو. [٣٧]

فالنزعة الأولى هى النزعة من العلل إلى القواعد أو بتعبير آخر من الطابع الكلامي إلى الطابع الفقهي، وهما وجهان لعملة واحدة. فالعلل أسباب ودلائل أتى بها النحاة من أجل تفسير وشرح الظواهر النحوية وهي مفتوحة للمناقشة والجدال والآراء الشخصية، أي هى نوع من السلوك الذاتي القابل للاجتهاد الذي كان أوج ازدهاره عصور مرت على تطور المدرستين بين نحاة الكوفة والبصرة. والذين جاءوا بعدهم أضاف أشياء جديدة إلى الملكة النحوية التي تركتها المدرستان لكن النحو منذئذ سلك المسلك في تلخيص منهجية دراسة هذا العلم. وأصبح النحاة يتحدثون عن القواعد غير التعليل أو العلل، والقواعد أحكام محكمة مثبتة ليست إلا لمعرفة كيفية استخدام اللغة وكيفة التكلم بشكل صحيح وهو هدف تعليمي.

والنزعة من طابع النحو الكلامي إلى الطابع الفقهي فهي واضحة لو نُظِر إلى تطورات المدرسة الأندلسية خاصة بعد تطورها في شمالي إفريقيا. فكان النحو المشرقي أقرب إلى الكلامية بالمقارنة إلى الفقهية في رأي ابن جني.[٣٨] وكذلك أشار إلى أن "وجوه الحكمة في علل الفقه خفيّة عنا... إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد... ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله".[٣٩] ثم إنه لا بد من الاعتراف بأن علم الفقه خاصة علم الأصول قد ترك تأثيرات عميقة في الدراسات النحوية كما قد رأينا في لمع ابن الأنباري، حيث استعار مصطلحات وطرق دراسة من علم الأصول واستخدمها في تأسيس منهجية الدراسة النحوية.

وعندما شرع النحو يتطور في أرض الأندلس أصبح طابعه يتحول، حيث إن معظم النحاة كانوا فقهاء لا يسألون عن الأسباب وراء أحكام الفقه وطبقوا هذه الصفة على دراساتهم النحوية، حتى أصبح علم الفقه يفرض ما له على النحو عندما سيطرت المدرسة الظاهرية على علوم الفقه في دولة الموحدين. قال ابن حزم "إن علم النحو يرجع إلى مقدمات محفوظة عن العرب، الذين نريد معرفة تفاهمهم للمعاني بلغتهم، أما العلل فيه ففاسدة جدا"، فهو أول من فتح باب الهجوم على العلل في النحو. [٤٠] وورث ابن مضاء عن ابن حزم هذه المواقف تجاه علوم الفقه وعلم النحو على حد سواء باعتباره داعما لمذهب ابن حزم، وهو كان فقيها وعالم الحديث وقاضي الجماعة في مدنية فاس. فقد أنكر في كتاب الرد على النحاة أنه ليست للناطق إرادة حرة في أن يقرر ما يقوله فحسب، بل كيف يقول أيضا، لأن الكلام مثل كل أعمال الإنسان الأخرى مقرر من قبل الله تعالى. [٤١] وتطرف القاضي في آرائه حتى دعا إلى إلغاء العوامل وإسقاط العلل الثواني والثوالث. [٤٢] على الرغم من أن مواقف ابن مضاء لم يحصل إلا استجابة قليلة ممن بعده من العلماء، لكن الاتجاه العام ترك أثره في الدراسة النحوية التي صارت تهتم بالتبويب أكثر مما تهتم بالتفسير. لكن ما هو داع إلى السرور هو أن شراح الألفية عادوا يفتكرون في المسائل النحوية وجمعوا الآراء السابقة ليختاروا ما عندهم أحسن، لذلك لم تذهب التقاليد النحوية العربية

أدراج الرياح. وقد رأينا أحد الباحثين يصف المدرسة المصرية التي جاءت بعد المدرسة الأندلسية ببروز محاولة تطبيق القواعد النحوية على الأحكام الفقهية ويرى أنّ نحو المدرسة نحو الفقهاء.[٤٣]

والنزعة الثانية هى النزعة من الوصفية إلى المعيارية. كانت مقاييس الكلام في كتاب سيبويه، أي "مستقيم" و"حسن" و"قبيح" و"كذب" و"محال"، هى المقاييس التي بها وصف الوقائع اللغوية. أما معايير الالتزام فوُضعت من أجل الأهداف التعليمية. من المستحسن أن تكون اللسانيات عموما وعلم النحو خصوصا متزامنة لا زمنية، وأيضا أن يكون النحو الذي من أجل الدراسات الأكاديمية مميزة عن النحو الذي من أجل التعليم. لكن علينا قبل ذلك أن نعترف أن هذه الصفة المعيارية التي طرأت على النحو عبر العصور القديمة تكمن في جذور عميقة، فالهدف التعليمي ظل من أهم الأهداف للدراسات النحوية للغة العربية في مختلف العصور والدول والأقاليم من المشرق إلى المغرب بسبب تنافر العروبة في كل بقعة من الأرض وكل فترة من التاريخ، وبسبب الرغبة الشديدة من الشعوب اللاحقة في الأراضي الجديدة الانضمام إلى الإمبراطورية العربية الإسلامية في أن يستعيبوا العربية ويصلوا إلى ما كان عليه السابقون من المستويات. واللغة نفسها تتغير دون توقف وتتجدد دون تردد، ولم نجد علما مجددا ينظر إلى اللغة العربية على أنها لغة منطوقة متغيرة خارج مجال اهتمام الكتب النحوية التي تشارك مدونة لغوية مكتوبة واحدة، وما يدرسه علم النحو ما يستشهد به.

٦. أسباب محتملة والخاتمة

يمكن القول إن النزعتين هما وجهان لعملة واحدة وراءهما أسباب تعود إلى خصائص تاريخ النحو العربي نفسه. والسبب الأول لهاتين النزعتين هو أن تشبك المدارس النحوية وآرائها قد أدى إلى صعوبة الدارسين في استيعاب القواعد ودراسة النحو. ذلك أيضا لأن التعليم قد اندمج بالبحث. فيُرَبَّوْنَ الدارسون على هدف أن يكونوا متخصصين في المجال. أما النحو فهو تقاليد متعمقة ومحكمة تطلب دارسيه من قراءة أمهمات الكتب النحوية كلها حتى يحكموا حكما له براهين ودلائل موثوق بها. أما منذ أواخر العصر الأندلسي وأوائل عصر دولة المماليك التي عاشها ابن مالك، فالتعليم للنحو ظل مكانته الأولى وأصبح أهم ما كان عليه تلبية لمتطلبات الحكام في تعليم جماهيرها العلوم الدينية الإسلامية. فالدراسات النحوية صارت لخدمة تعليم العلوم الأخرى. والسبب الثاني هو غلبة الفقهاء على النحاة وتأثير المذهب المالكي والمدرسة الظاهرية على مواقف النحاة تجاه الدراسة النحوية.

أما ابن مالك فقد تأثر بلا استثناء بالنزعتين السابقتي الذكر وأظهرت ألفيته وأيضا تسهيله صفة تعليمية ومعيارية. أما الكافية الشافية وشرحه لها فلم يحصل على إقبال ذي شأن بسبب كثرة الآراء والعلل فيها. لكن طريقة معالجة الشيخ للقواعد في الألفية تكشف أكثر من أنه تأثر باتجاه تطور النحو في عصره بل أظهرت اجتهاده ورأيه ومساهمته الشخصية الهامة للنحو. من خلال التحليل أعلاه رأينا أن الألفية تميزت بالتوسع في قبول قواعد غير لازمة، ورفعت نسبة القواعد الفرعية وأولت بعض اهتمامه إلى المعيارين السماعي والاستحساني.

وذلك يتعلق أولا بطبيعة اللغة العربية أو أية لغة بأنها ظلت تتطور. والعربية في عين سيبويه ليست كما كان يراها ابن مالك في عصره الذي اختلفت أوضاع العربية اختلافا كبيرا

وكذلك شاعت اللهجات في البلاد وارتفع حضورها في حياة عامة الشعب. ويتعلق ثانيا بضعف المركز الحاكم الخليفي وعدم عروبة الفئة الحاكمة في دولة المماليك مما زاد من شدة التفرقة بين اللغة الفصيحة الرسمية الحاكمة واللهجات في مختلف أنحاء الدولة. وكل ذلك طلب من علماء العربية وضع تلك المواد اللغوية الجديدة في إطار تحليلهم ودراستهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن النظام النحوي القائم وخاصة منهجيته يتميز بسلطة لا تتزعزع. والحل من ابن ملك لهذه المعارضة بين زيادة المواد اللغوية واطراد التفسير النحوي ليس إلا أن يقسم الحالات المختلفة إلى أقسام ويضعها تحت معايير ويظنها قواعد، جماعة منها الموجبة اللازمة والممنوعة والمجوزة والمختارة والكثيرة، والجماعة الأخرى القليلة والشاذة، ولا يراها الشيخ غير مستقيمة أو قبيحة. وذلك بالإضافة إلى أنه استشهد بالحديث الشريف ورآه من السماع.

لقد تطرّق كثير من الدراسات السابقة إلى التزام القواعد، أما هذا البحث فلم يسمِّه بالمعايير فحسب، بل يعتبر هذه المعايير نتيجة عن تطورات النحو. وفي الختام يمكن استنتاج أن معايير الالتزام للقواعد النحوية هى من أبرز الخصائص التي تتميز بها ألفية ابن مالك الذي ورث فكرة الرتبة من القواعد من النحاة السابقين، وأيضا استعار المصطلحات من التقاليد النحوية السابقة خاصة من علم أصول النحو، لكن استخدامه لها يختلف عن مفاهيم تلك المصطلحات القديمة. ومن خلال تقسيم حالات الاستخدام المختلفة للغة إلى معايير واعتبارها قواعد معيارية لا وصفية، تحقّق ابن مالك من إدخال أكثر من المواد اللغوية في إطار النظام النحوي الكلاسيكي. وهذه الطريقة من معالجة القواعد في الألفية قد تأثرت بخاصية تطور النحو العربي المتمثلة في النزعة من الطبع الكلامي إلى الطبع الفقهي والنزعة من الطبع الوصفي إلى الطبع المعياري، وذلك مرحلة مهمة من تاريخ النحو العربي حددت الهيكل العام من قواعد اللغة الفصيحة الحديثة وللألفية دور لا مثيل له في هذه المرحلة وفي تاريخ النحو العربي بأسره.

المراجع والمصادر:

١. إبراهيم بن علي بن عبد الله الدبيان. (٢٠١٣). الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٣.
٢. ابن الأنباري. (١٩٥٧). الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.
٣. ابن جني. (٢٠٠٨). الخصائص. تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي. بيروت – لبنان: الدار الكتب العلمية. ط ٣، ٢٠٠٨.
٤. ابن خلدون. (٢٠٠١). تاريخ ابن خلدون. ضبط المتن ووضع الهواشي والفهارس: الأستاذ خليل شحادة. مراجعة: الدكتور سهيل زكار. بيروت – لبنان: دار الفكر، ٢٠٠١.
٥. أحمد أمين. (٢٠١٣). ظهر الإسلام. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة بالقاهرة، ٢٠١٣.
٦. توفيق بن أحمد الغلبزوري الإدريسي. (٢٠٠٦). المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس. الرياض: مكتبة ودار ابن حزم، ٢٠٠٦.
٧. جلال الدين السيوطي. (٢٠٠٦). الاقتراح في أصول النحو. ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية. مراجعة وتقديم: عبد الحكيم عطية. بيروت: دار البيروتي. ط ٢، ٢٠٠٦.
٨. جلال الدين السيوطي. (٢٠٠١). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. شرح وتحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون والأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١.
٩. الزجاجي. (١٩٧٩). الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن مبارك. بيروت: دار النفائس. ط ٣، ١٩٧٩.
١٠. سيبويه. (٢٠١٤). كتاب سيبويه. تدقيق: محمد فوزي حمزة. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٤.
١١. طه حسين. (١٩٩٦). الأيام. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٦.
١٢. عبد الله بن صالح الفوزان. (١٩٩٨). دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. دار المسلم، ١٩٩٨.
١٣. ابن عقيل. (٢٠١٢). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠١٢.
١٤. محمد عيد. (١٩٨٩). أصول النحو العربي. القاهرة: عالم الكتب. ط ٤، ١٩٨٩.
١٥. محمد المختار ولد اباه. (٢٠١٤). تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية. ط ٢، ٢٠١١.
١٦. ابن مضاء. (١٩٧٩). الرد على النحاة. دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٩.
١٧. محمد نجيب. (١٩٩٩). شروح الألفية مناهجها وخلافها النحوي فيها، رسالة الدكتوراه. ١٩٩٩/٨. حلب: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة حلب.
١٨. مصطفى الغلاييني. (١٩٩٨). جامع الدروس العربية. مراجعة: الدكتور محمد أسعد النادري. صيدا – بيروت: المكتبة العصرية. ط ٣٥، ١٩٩٨.
19. Michael G. Carter. (2011). The Adalusian Grammarians, Are They Different? In Orfali, Bilal (Ed.) *In the Shadow of Arabic: The Centrality of Language to Arabic Culture*, pp. 31 – 48. Leiden & Boston: Brill.
20. Suleiman, Yasir. (2016). The Notion ‘illa in Arabic Linguistic Thinking. In Baalbaki, Ramzi (Ed.) *The Early Grammatical Tradition*, New York: Routledge. (pdf edition)

[١] محمد المختار ولد اباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص. ٣٨٥.
[٢] راجع: ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ١(المقدمة)/٧٥٥.
[٣] أحمد أمين، **ظهر الإسلام**، ص. ٥٣٩.
[٤] راجع: تقديم من **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** للسيوطي، ص. ١١.
[٥] قول عبد الراجحي في **دروس في المذاهب النحوية**، ص. ٢١٦، انظر: محمد نجيب، **شروح الألفية مناهجها وخلافها النحوي فيها**، ص. ٢٢٠.
[٦] راجع: طه حسين: **الأيام**، ٦٧/١.
[٧] انظر: إبراهيم بن علي بن عبد الله الدبيان، **الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية**، ص. ٢٥١.
[٨] انظر: عبد الله بن صالح الفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، مقدمة.
[٩] راجع: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١٧٥/١.
[١٠] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ١١٧/١-١١٨.

[١١] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٤٣٩/١.
[١٢] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢١٧/١.
[١٣] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٤٠٧/١.
[١٤] انظر: السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص. ٣٠-٣١.
[١٥] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٦٦/٢.
[١٦] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢٤٢/٢.
[١٧] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٤٣٧/١-٤٣٨.
[١٨] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٤٣٧/١-٤٣٨.
[١٩] سيبويه، **كتاب سيبويه**، ٨/١.
[٢٠] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص.٦٦.
[٢١] راجع: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص. ٦٦.
[٢٢] محمد عيد، **أصول النحو العربي**، ص. ١٢٤.
[٢٣] ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص. ٩٥.
[٢٤] انظر: ابن جني، **الخصائص**، ٤٨/١.
[٢٥] ابن جني، **الخصائص**، ٥١/١.
[26] Yasir Suleiman, "The Notion 'illa in Arabic Linguistic Thinking", *The Early Grammatical Tradition*, edited by Ramzi Baalbaki, p.227.
[٢٧] انظر: ابن جني، **الخصائص**، ١٦٤/١.
[٢٨] انظر: ابن جني، **الخصائص**، ١٦٥/١.
[٢٩] راجع: ابن جني، **الخصائص**، ٨٧/١-٨٨.
[٣٠] راجع: ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع في أصول النحو**، ص. ١٠٥-١٠٦.
[٣١] راجع: ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص. ١٢٧-١٢٨.
[٣٢] راجع: مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ٢٣٤/٢-٢٤٤.
[٣٣] راجع: ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع في أصول النحو**، ص. ٨١.
[٣٤] انظر: السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص. ٥٠.
[٣٥] ابن جني، **الخصائص**، ١٣٣/١.
[٣٦] راجع: محمد مختار ولد اباه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، المحتويات.
[٣٧] راجع: ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ١(المقدمة)/٧٥٥.
[٣٨] راجع: ابن جني، **الخصائص**، ١٠٠/١.
[٣٩] ابن جني، **الخصائص**، ١٠٠/١.
[٤٠] انظر: توفيق بن أحمد الغلبزوري الإدريسي، **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس**، ص. ٧٤٣.
[41] Michael G. Carter, "The Adalusian Grammarians, Are They Different?", *In the Shadow of Arabic: The Centrality of Language to Arabic Culture*, edited by Bilal Orfali, p. 38.
[٤٢] راجع: ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص. ٦٩ وص. ١٢٧.
[٤٣] محمد المختار ولد ابّاه، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص. ٣٩٣.